

تعيش خمتاف املؤسسات - اليوم - تحديات كبيرة باعتبارها نظاما مفتوحا على العامل اخلارجي ولتحقيق أهدافها بصفة عقالنية، وجب عليها مواكبة كل التغيريات الية حدثت يف هذا العامل، والتجاهله باعتباره القضية الأولول يف العصر احليث، وهذا التغيري يشمل جميع نواحي احلياة الاقتصادية والجتماعية والثقافية والسياسية. مبا يف ذلك املؤسسات الية تتواجد يف بيئه غري مستقرة، وطالما أن هذه الأخرى غري ثابتة فهذا يزيد من تلك التحديات الية ذكر منها النفتاح على العامل اخلارجي والتطورات التقنية واستخدام التكنولوجيا، لذلك يصبح من الواجب والضروري بذل املزيد مناجلهود الجل ضمان البقاء والاستمرار والنمو، ومن بنى أشكال اجلهود املبنولة؛ للتغيري التنظيمي وإتباع ممارسات إدارية خمتاف إلدارة هذا التغيري الية جندها ختلف أحيانا يف كيفية تطبيقها وتتفق أحيانا أخرى يف اهداف، وهو حتسني أداء املؤسسات للصمود أمام تغيريات العوامل اخلارجية. وجدير بالذكر أن تحقيق املؤسسة أهدافها والصمود لتغيريات العوامل اخلارجية، من الفرص الية يتبعها التغيري يف البيئة احملبيطة، والقدرة على التعلم من الأخطاء السابقة، مناقضا لاستقرار بل الثابت الوحيد يف هذا العامل هو التغيري، وأي مؤسسة تريد الاستقرار عليها أيضا بالتغيير فهو أحد مقومات ذلك الاستقرار وليس معناه اجلمود بل معناه التكيف مع الظروف وختلف املستجادات على كما يعترض التغيري التنظيمي سر النجاح الكبري والتتفوق العالي للمؤسسات الرائدة عالميا، املؤسسات الية تصبووا لنهج طريق العاملية لتحقيق أهدافها وتحافظ على استقرارها واستمراريتها، تعمل باستمرار على اعتماد أساليب ونظم وتقنولوجيا جديدة، املستجادات الية تطرأ على متغيريات البيئة، وقد أصبح من الضروري حديد املوارد والتنظيم الذي يقود التغيري لكي تستطيع املؤسسة التفاعل مع الظروف والتغيريات احملبيطة بها الية قد تكون بسب مشكلات معينه، لوجود فرص أمام إلدارة ينبغي اكتسابها أو مشكلات يتطلب من إلدارة حلها، حيث يعمل التغيري على زيادة وبالتالي فإن قدرة املؤسسة على إدارة التغيري بصورة أفضل يجعلها تتفوق على املؤسسات الأخرى. وفيما خيص املؤسسات الاقتصادية اجلزائرية بما فيها املؤسسات امليئانية، فإنها تعاني من مشاكل يف الأداء مختلف أنواعه سواء أكان أداء ماليا أو اجتماعيا أو إداريا، مما جعلها يف ذيل ترتيب الدول اقتصاديا رغم كما أنها جمرة على الاستجابة والتكيف مع التحوالت السريعة والعميقه يف الاقتصاد العالمي اندماجا يف احليركية الاقتصاديه العاملية وتفتحا على احمليط التافسي، النظر يف الوضع القائم وتغييريه بما يتلاءم وتلك التحوالت، وأن إلدارة التغيري تسهم بشكل كبرى يف حتسني أداء املؤسسة الاقتصادية وبلوغها أهدافها مع احتفاظ على استقرارها، لذلك فان تبين التغيري التنظيمي الناجح - ج - مبختف جمالته اهليكلية والتكنولوجية والإستراتيجية وكذا تغيري الأفراد أصبح أكثر من ضرورة يف ظل مثل شركات دبي العاملية من أجل حتسني الأداء، هذا الأخرى الذي ارتبط بكل ما حيقه من أهداف، لذلك تسعى املؤسسات إلتحقيق مستويات عالية منه بتبيين أحسن الربامج التغيرية، مع توفرى مناخ يساعد على عملية التحسني كتميز املسوونى والعاملى على حد سواء ، ومتميز إلسرتاتيجية الية حتمل على عائقها هدف التحسني بالإضافة إلمتىز الثقافة التنظيمية املشجعة والقابلة للتغيري، ومن شأن هذا كله زيادة حتفيق خدمات ذات جودة عاليه للعمالء وتطوير وتحسن خمتاف العمليات الداخلية. حديثة، من مبدأ أنه ال يمكن حتسني شيء ما قبل القيام بتقييمه، وتطلعات أصحاب املصالح، هذا إلطار املتكامل الذي يعتمد على الأدوات غري املالية واملالية هذه الأخرى الية كانت الأدوات التقليدية ترتكز عليه بصفة رئيسية إال يف الأدوات احليثة بطاقة الأداء املتوازن املستديم الية تبني الأدوات غري املالية كرضاء العاملنى والأداء البيئي والجتماعي. وغريها من الأدوات الية تشمل الأداء داخليا وخارجيا لذلك أصبح الاعتماد على حتسني الأداء من منظور بطافة الأداء املتوازن املستديم كنهج متكامل ميس خمتاف عناصر املؤسسة وختلف املعاملنى معها. واستنادا ملا سبق فإن الدراسة احلاطية تسعى إلبيان دور إلدارة التغيري يف حتسني أداء املؤسسات الاقتصادية من